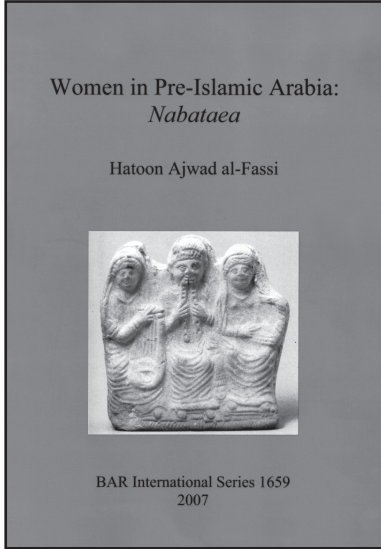


عرض المجلد



اسم الكتاب: المرأة في الجزيرة العربية قبل الإسلام: الأنباط

Women in Pre-Islamic Arabia: Nabataea

المؤلف: هتون أجواد الفاسي.

الناشر: Archaeopress

سنة النشر: ٢٠٠٧

مقاس الكتاب: ٢١ × ٢٩,٥ سم

عدد الصفحات: ١٢ + ١٢٩

عرض: د. خيرية عمرو

أحداث ١١ سبتمبر. ومعظم ما ينتقده الغرب من ممارسات تجاه النساء في العالم الإسلامي هي في الحقيقة ممارسات تستند إلى التقاليد المحلية، فهي ليست ممارسات إسلامية أو حتى عربية. كما أن تاريخ النساء مهم في كتابة تاريخ البشرية ما يسهم في تهميش دور النساء في الحياة العامة، إذ إن أكثر كتاب التاريخ كانوا رجالاً كتبوه من منظورهم الذكوري.

أما الجزء الثاني من المقدمة، فقد ركّز على المنظور الغربي، بداية بمناقشة تسمية الفترة «الهلنستية» أو «ما بعد الأخمينية». ورأت الكاتبة أن وصف «ما بعد الأخمينية» (الذي وضعه Fowden وهو عالم غربي) هو الأفضل عند التحدث عن غرب آسيا وشمال إفريقيا، وعدّت ملوك الأنباط (كما البطالمة والسلوقيين) معاصرين لآخر الأخمينيين و«ما بعد الأخمينيين». وانتقلت إلى تعريف المنطقة؛ فكلّما الاسم الدارجين «الشرق الأدنى» و«الشرق الأوسط»، هما أيضاً نتاج المنظور الأوروبي الغربي، وتبنت تسمية Hodgson «النيل إلى أوكسوس». وربما كان على الكاتبة هنا أن تستخدم اسم النهر المحلي وهو «أومو داريا»، لأن أوكسوس هو الاسم اليوناني الغربي للنهر النابع من جبال الهندكوش في أفغانستان نحو مصبه في بحر الآرال.

هذا الكتاب هو مراجعة لرسالة الدكتوراه، التي قدمتها الدكتورة الفاسي لجامعة مانشستر في بريطانيا بإشراف البروفيسور جون هيلي. وتشكر الكاتبة في مقدمتها جميع الجهات والأشخاص الذين عاونوها في مسيرتها، لإخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، من كبار العلماء والمسؤولين في السعودية والأردن وسوريا ومصر وبريطانيا، والبدو في سيناء. وتضع المؤلفة صورتها مع امرأة بدوية لتزين مقدمة الكتاب.

المقدمة: استهلّت المؤلفة مقدمة كتابها بفقرة نشرت في صحيفة بريطانية عام ١٩٠٧، تتحدث عن اكتشاف بيركهاردت لموقع البتراء الذي كان مجهولاً «للإنسان المتحضر» (حسب الصحيفة) طيلة اثني عشر قرناً. وفي هذا تمهيد لفكر الكاتبة التي حاولت وضع الموضوع في إطاره الحضاري وتحييد المنظور الغربي، الذي طغى على دراسات الآثار في منطقتنا بشكل عام.

فسّرت الكاتبة في الجزء الأول من المقدمة سبب اختيارها لموضوع الأنباط، والنساء على وجه التحديد، بكونها مسلمة وعربية وامرأة؛ فتاريخ بلاد العرب ما قبل الإسلام مرتبط بكونها مسلمة، تعيش في زمن ازدادت فيه الانتقادات غير المبررة لنظرة الإسلام للمرأة، خاصة بعد

التاريخ، وأكدت على ضرورة وضع التاريخ القديم في إطاره الاجتماعي والثقافي، ثم انتقلت إلى تحليل لمقال جان ستاركي Pétra et la Nabatène. الذي نشر عام ١٩٦٦. وأكدت تقديرها لهذا العمل الرائد، إلا أن ستاركي لم ينتقد أي من مصادره المتعددة والمتنوعة، بل أخذها بمجملها على أنها حقائق مسلم بها. وأبدت رأيها في أن مشكلة التاريخ القديم هي أنه يعتمد السرد. وأكدت على أن النصوص المكتوبة المعتمدة في كتابة التاريخ ما هي إلا انعكاس لأفكار ومعلومات من كتبها، وعلى المؤرخ ألا يعتمد على ترجمة النصوص، فقط بل يجب عليه تقييمها ونقدها، وهذا هو الأسلوب الذي اتبعته الكاتبة في بحثها. ومن هذا المنطلق دخلت في المنظور النسوي للتاريخ، وناقشته بدءاً بـ ستاركي الذي تقول أنه كتب قبل انتشار الأفكار النسوية، وإن كنت أخالف الكاتبة في أن حركات حقوق المرأة كانت قد انتشرت بل ودخلت في صميم الفكر العلمي قبل ستاركي؛ لكن المشكلة في كتابة التاريخ كما بينت سابقاً. وقد اعترفت ضمناً بأن التاريخ هو صناعة الأقوياء، وإن كان «الظهور» أو الحضور visibility من علامات القوة، فلنساء النبطيات حضور كبير؛ لكنه يقتصر على الطبقة الحاكمة والعليا في المجتمع النبطي. وقد أتى كتابها هذا لتعديل الوضع القائم من حيث قلة الأبحاث في تاريخ المرأة النبطية، ويمكن أن تعد دراستها هذه على أنها قصة المرأة النبطية ودورها في تكوين مجتمعه. ومن ناحية المنهجية، ترى الكاتبة أن تغيير زاوية الرؤية التي ننظر بها إلى الحضارة النبطية، تساعدنا في فهم الرقي بمكانة المرأة الذي تكوّن في القرن الأول قبل الميلاد وانتعش في الأول الميلادي.

ولتغيير الزاوية، كان لا بد للكاتبة من التحدث عن كتابات «ما بعد الاستعمار» Post-Colonialism ونقد الاستشراق والمنظور الأوروبي في كتابة التاريخ. وتعرضت بشكل مطول لكتابات إدوارد سعيد في هذا الموضوع، عارضة أن مشكلة التاريخ والمؤرخين الغربيين هي في إعادة كتابة تاريخهم واسترجاعه. ومن هذا التوجه رأت في عملها محاولة لسرد قصة شعبها كمؤرخة تلقت علومها في البلاد العربية وفي الغرب.

وعقب استعراض ونقد نظريات التأريخ، انتقلت الكاتبة

وفي تركيزها على جغرافية منطقتنا تبنت تسمية بلاد الرافدين Land of the Two Rivers بترجمتها الحرفية إلى الإنجليزية، إضافة إلى سوريا بمعناها الطبيعي: أي بلاد الشام. وأكدت على ضرورة إعطاء الأنباط حقهم في اسم عاصمتهم. ولتسهيل الأمر على القارئ اسمتها «رقمو-بترا»، وربما كان هذا الاسم الأخير بداية لنا كعرب (ومن ضمن العرب أرجو أن أخص بالذات أبناء بلدي الأردن) للتواصل مع مدينة العرب الأنباط وحضارتهم، بوصفها مرحلة من مراحل تاريخنا وتكوين هويتنا الحضارية، وأشكر الكاتبة على طرحها استخدام هذا الاسم.

أنهت الكاتبة مقدمتها بنظام التأريخ، وشرحت أنها اعتمدت التأريخ بالفترة المعاصرة Common Era لأنه مفرغ من البعد الديني، ولأن التأريخ الميلادي هو أيضاً منظور غربي. وهنا أختلف مع الكاتبة لأن السيد المسيح ولد في فلسطين بمحاذاة الأنباط، الذين اتبعوا الديانة المسيحية في فترة لاحقة من تاريخهم الحضاري. كما شكلت المسيحية جزءاً كبيراً ومهماً من تراث بلاد الشام والرافدين وحوض النيل. وفي اعتقادي أن تأريخ الفترة المعاصرة يحمل بعداً دينياً هو أيضاً، مفاده عدم الإيمان بميلاد السيد المسيح. وعلى أية حال، فإن تواريخ «الفترة المعاصرة» مطابقة لـ «الميلادية» من حيث أرقام السنين والقرون.

الفصل الأول: خصصته الكاتبة للتحدث عن نظريات وسياسات كتابة التاريخ. واستهلته بعرض شائق للجزء الأول من «قصة مدينتين: الحجر»، وهي رواية عن الحياة في الحجر سنة تولي حارثة الرابع العرش، على لسان «كمكم»، كاهنة المعبودة منات، التي ورثت فن الطب بالأعشاب عن والدتها وتعلمه لابنتها كلبية. وتطرقت بأسلوب جميل لكافة نواحي الحياة، من الاعتناء بالمنزل والأولاد، عبر الزراعة والمناخ والتجارة والديانة، إلى السياسة والإشاعات وأمور العرش وإمبراطور الرومان، وحتى إصدار العملة التي تحمل صورة الملكة وردود فعل رجال المدينة تجاه هذا الأمر الجديد.

من هذه المقدمة اللطيفة انتقلت الكاتبة لتتحدث عن كتابة التاريخ القديم، بداية بسؤالنا إذا ما كان سرد كمكم تاريخاً؛ فتطرقنا إلى عدد من النظريات في كتابة

«نبطو» إشارة إلى إناس لديهم أنظمة ري متطورة، كما هو معروف عن أنظمة الري النبطية. وهنا أ طرح السؤال: هل كان لدى الأنباط أنظمة ري متطورة عندما ظهر هذا الاسم؟ لم يعثر حتى الآن على أنظمة ري في المواقع النبطية (ومنها رقمو-بترا وبصري، التي ذكرتها الكاتبة كأمثلة) تعود إلى ما قبل بداية القرن الأول، أو على أبعد تقدير نهاية الثاني الميلادي، فهل كانت لديهم أنظمة ري متطورة قبل ذلك؟ عن أنهم عرب، فخلصت الكاتبة بقول ديفيد غراف: «بما أن أنباط شمال الجزيرة العربية كانوا معروفين بـ «العرب» بالنسبة لجيرانهم، وتكلموا اللغة العربية، لذا يجب ألا نتردد في تسميتهم عرباً».

٢- أسطورة النسب المشترك، وتساءلت الكاتبة فيما إذا كان الأنباط أنفسهم قد ادعوا نسباً مشتركاً، أو فيما إذا ادعوا أصولاً عربية، وتعرضت لكافة النظريات المختلفة لأصل الأنباط، وصولاً إلى قول Healey بأنه على الرغم من كونهم عرباً من الناحية الثقافية، إلا أنهم لم يكونوا عرباً بالمعنى الحديث للتعريف، من ناحية انتمائهم لمجموعة عرقية-اجتماعية-سياسية معينة. وبما أن الكاتبة أثارت هذه القضية، ربما كان من الأفضل لو وضعت تعريفها هي لماهية «العربي»، من وجهة نظرها العربية.

٣- التاريخ المشترك، وهنا يبدو للكاتبة أنه كان هنالك جماعات مختلفة في فترات مختلفة، مع وجود مجموعة تراثية شكلت نواة الأنباط واستمرت عبر العصور؛ فالتاريخ مشترك بين من كونوا الكيان السياسي للدولة النبطية، ومن قدموا إليه فيما بعد، أو من وجدوا أنفسهم ضمن هذا الكيان.

٤- الثقافة المشتركة المتميزة، وفي هذا المجال ابتدأت الكاتبة بالتحدث عن الكتابة النبطية وهي آرامية بتأثير عربي. ولم تر أن كل من كتب النبطية هو بالضرورة نبطي؛ فهي نفسها عربية لكنها كتبت بالإنجليزية. وهذا صحيح، لكنني أتساءل في المقابل: ما هي نسبة الإنجليز الذين يكتبون العربية في هذا العصر، الذي أصبحت فيه اللغة الإنجليزية لغة دولية؟ هل كانت

إلى نقد المؤرخين القدامى معتمدة معايير Hopkins، فتعرضت للمؤرخين الثلاثة المعتمدين، عادة، في تاريخ الأنباط، وهم: ديودوروس الصقلي وسترابو وجوزيفوس، فبينت مدى تأثرهم بحضارتهم اليونانية والرومانية في سرد النواحي التي أبرزوها في حضارة الأنباط، وفي المصطلحات المستعملة في وصفهم لهذه الحضارة، مستنتجة ضرورة التأكد من الأدلة المطروحة ونقدها، بوصفها نابعة من منظور المجتمعات اليونانية والرومانية.

وبعد الفراغ من نقد المؤرخين القدامى، كان لا بد من نقد المؤرخين في العصر الحديث. وقد ركزت الكاتبة على فكرة أن الأنباط انتقلوا عبر مرحلتين، بدءاً بالبداءة ومن ثم الاستقرار. ووافقت نقاش ديفيد غراف بأن هنالك تناقضاً بين وصف البداءة والتفاصيل التي أوردها ديودوروس عن معرفة الأنباط بالكتابة وصناعة القار والتجارة، وغيرها. وأرجعت الموضوع إلى الفرق بين حياة الترحال بين المجتمع العشائري، الذي قد يكون مستقراً؛ لكن الكاتبة أغفلت الاكتشافات الأثرية في هذا النقاش، وما قد يعنيه عدم وجود أي شواهد حضارية نبطية مميزة تعود إلى ما قبل نهاية القرن الثاني، أو بداية الأول قبل الميلاد. كما لم تعرض أية دراسات أثرية حديثة في هذا الموضوع (على سبيل المثال دراسات Stephan Schmid)^(١).

وفي ختام فصلها الأول، اعترفت الكاتبة بصعوبة استبعاد الأفكار التي كرسها الباحثون الغربيون في تاريخنا أو حل كافة المشاكل المنهجية في الدراسة، إلا أنها نجحت، إلى حد بعيد، في هذا الأمر خلال الفصول التالية من الكتاب.

الفصل الثاني: خصصته الكاتبة للبحث في إثنية الأنباط، وهل كونوا مجموعة إثنية وذلك استناداً إلى ست خصائص حددها Anthony D. Smith^(٢)، وهي:

١- الاسم الجماعي، وفيما إذا كان «نبطو» اسماً جامعاً للأنباط؛ فبيّنت أنه لا يوجد تفسير مؤكد فيما إذا كان «نبطو» اسم عائلة أو عشيرة أو قبيلة. وشرحت جذر الاسم في اللغات السامية وصولاً إلى السبئية، حيث يعني الفعل «أخرج بعمله ماء البئر». وأن اسم

الكاتبة أن العلاقة بين الأرض التاريخية المشتركة والإثنية النبطية ضعيفة جداً، إن لم تكن معدومة. وأرى هنا لا بد من وضع بعض اللوم على النقص في معلوماتنا، أو محدودية ما وصلنا من مؤشرات عن هذا الموضوع وإبقائه مفتوحاً. والتساؤل، فيما لو كان استنتاج الكاتبة صحيحاً، هل يمكننا اعتبار الأصول البدوية، التي ناقشتها في الفصل السابق سبباً لضعف هذه العلاقة مع الأرض؟

٦- شعور التعاضد، وهنا ذكرت الكاتبة - بداهة - المواجهات والمعارك التي خاضها الأنباط دفاعاً عن أراضيهم (غير المحددة في القسم السابق)، لكنها تتساءل فيما إذا كان الصراع ضمن فئات المجتمع النبطي قد أثر على هذا الشعور.

وفي الخاتمة تستنتج الكاتبة استمرار أسلوب معين من الثقافة النبطية خلال فترة الدولة، وأن الهوية النبطية اعتمدت على وجود هذه الدولة وازمحت فيما بعد، بسبب عدم معرفتنا مصير العائلة المالكة بعد الاحتلال الروماني، وأن الإثنية النبطية كانت أرسقراطية عبر طبقات المجتمع العليا، لدرجة أنها لم تتمكن من الاستمرار بعد سقوط الدولة. وهنا أخالف الكاتبة الرأي، كما يخالفها العتيبي الذي ذكرته في الهامش رقم ٦٢ على ص ٢٣. وأعتقد أن الدلائل الأثرية المادية تشير إلى قوة الثقافة النبطية بعد الاحتلال (ومن الأدلة على هذا قبر سكتيوس فلورنتينوس في رقمو-بترا)، إضافة إلى استمرار الكتابة، كما ذكرت الكاتبة سابقاً، وصناعة الفخار التي استمرت لقرون عدة؛ وما استمرار الثقافة إلا دليل على تمسك أصحابها واعتزازهم بها.

الفصل الثالث: وخصسته الكاتبة لعرض تركيبة المجتمع النبطي، الذي قسمته إلى ثلاث فئات رئيسة، هي: الفئة اللغوية، والكتابية، والقبلية والأجانب:

أ- الفئة اللغوية، وعرضت من خلالها الآراميين الذين يفترض أنهم كونوا معظم سكان حوران ضمن دولة الأنباط.

ب- الأنماط الكتابية، وهي ١- لحيان التي تغلب عليها

النبطية لغة أو كتابة متداولة في ذلك العصر، كما الإنجليزية في عصرنا الحالي؟ وتؤكد الكاتبة أن غير الأنباط قد كتبوا بالنبطية، بدليل وجود نقوش نبطية مؤرخة إلى ما بعد انتهاء دولة الأنباط؛ لكن من غير المعقول فناء الأنباط والإثنية النبطية مع انتهاء مملكتهم، وفي اعتقادي أن استمرار هذه النقوش دليل أكيد على استمرار الثقافة النبطية، التي حافظ عليها - في الغالب - أهلها قرونًا عدة، في ظل الاحتلال الروماني/ البيزنطي.

أما المؤشر الثقافي التالي الذي تعرضت له الكاتبة، فهو الديانة، فعلى الرغم من تعدد الآلهة، إلا أن «ذو الشرى» كان مميزاً للأنباط وحدهم. ورأت الكاتبة في عبادته مؤشراً رئيساً على الإثنية النبطية. وهنا أيضاً لا بد لي من الإشارة إلى اعتناق الأنباط الديانة المسيحية في ظل الإمبراطورية البيزنطية، حتى أضحت «رقمو-بترا» مركزاً لأبرشية لها تمثيل في المجمعات الكنسية، وبنيت فيها الكنائس الفخمة، حسبما كشفت التنقيبات خلال العقد الماضي. وقد كان معظم سكانها ما زالوا أنباطاً، بدلالة أسمائهم المذكورة في مخطوطات «كنيسة البترا»^(٣).

آخر المؤشرات الثقافية المعروضة هي الثقافة المادية، من عمارة وفخار ورسومات وغيرها. وهنا - بداهة - تبرز الهوية النبطية بوضوح. وقد أعدت الكاتبة ذلك دليلاً على وجود «مقاومة ثقافية» لدى الأنباط؛ ولكن أرجو أن أشير إلى نحت الأشكال والشخص عند الأنباط، والذي إن وجد بعضه خارج المناطق النبطية لاعتبر فارسياً أو رومانياً. ومن ناحية أخرى، فهناك الفخار النبطي الملون الذي ظهرت أفضل تقنياته مع الاحتلال الروماني، واستمر لعدة قرون بعد زوال دولة الأنباط^(٤).

٥- الأراضي المحددة، وبالطبع لم تكن الحدود القديمة بمفهومنا الحالي كما تغيرت حدود الدول، ومنها دولة الأنباط عبر تاريخها. وبعد لفت انتباهنا إلى أن معظم الكتابات النبطية وأقدمها قد وجدت على أطراف دولة الأنباط وليس في رقمو-بترا - لكن الكاتبة أغفلت أقدم النقوش وهو الموجود في ديوان أصح في رقمو-بترا والمؤرخ للعام ٩٦/٩٥ ق م - استنتجت

اليهود، فربما كان بعضهم قد سكن في بلاد الأنباط، وقد ذكرت المصادر علاقات الأنباط مع اليهود في فلسطين، التي شملت الحروب، أحياناً، والمصاهرة، في أحيان أخرى.

هـ- المستجبرون والعبيد: وشرحت الكاتبة معنى «الجوار» و«المجاور» بداية بنقش وشوح التيمائية في الحجر، وربما كان «جيرانها الذكور والإناث» من قبيلتها أو مدينتها تيماء؛ ثم انتقلت إلى سرد عن العبودية، واستبعدت أن يكون الأنباط قد عدّوا العبيد جزءاً من الإثنية النبطية. وعرضت نقشين يظهران نسب العبيد لأصحابهم، أحدهما لعبد عتقته جدلو بنت بجرة. ويدل هذا النقش على تملك النساء للعبيد، وقدرتهن على عتق عبيدهن.

وفي النهاية لخصت الكاتبة طبيعة المجتمع النبطي المتعدد المكونات والثقافات، وعادت إلى التأكيد على أرستقراطية الإثنية النبطية. أما التركيبة القبلية في مملكة الأنباط، فقد تكونت من البدو الرحل والقبائل التي استقرت في المدن والقرى. وطرحت فكرة أن الأنباط ربما كتبوا بالخط النبطي-الآرامي، وخط البادية «الشمودي والصفوي»، في انعكاس لنمطي حياة المجتمع النبطي. كما أن العلاقة بين الأنباط والمجموعات التي سكنت بينهم أو زارتهم للتجارة أو الحرب أو غيرها، كانت ديناميكية. وقد ترك كل من المصريين والفرس والإغريق والرومان بصماتهم على الثقافة النبطية. أما الهائلة النبطية، فقد كان للمرأة مكانتها وحقوقها، خاصة نساء الطبقة العليا.

الفصل الرابع: عنوانه «المرأة النبطية»، هو أطول فصول الكتاب. ناقشت فيه الكاتبة مطولاً نواح عدة من حياة المرأة النبطية ضمن المجتمع المركب والمعقد الذي قدمته في الفصل السابق، بدءاً بنساء العائلة المالكة اللواتي عرضتهن من عبر ظهور تصاويرهن على العملة، إذ كان أول تصوير للملكة على العملة النبطية خلال فترة حكم عبادة الثالث في عام ١٦ ق م، لكن من دون ذكر اسمها؛ بينما كانت الملكة «خلد»، زوجة حارثة الرابع، أولى الملكات اللواتي ظهرت أسماءهن على العملة النبطية، في العام الأول من حكم زوجها (عام ٩ ق م). وبينت الكاتبة أن ذلك العام شهد صك أنواع متعددة من

الأنباط في القرن الأول قبل الميلاد. وعرضت احتمال استمرار الوجود اللحياني في شمال غرب الجزيرة العربية، خاصة منطقة مدائن صالح، أو أن اللحيانيين قد «استنبطوا» في آخر مراحل وجودهم. ٢- «صفا» و«ثمود»، وشرحت الكاتبة مطولاً أصل تسمية النقوش الصفوية والشمودية، وتبنت أسلوب أستاذنا عبد الرحمن الأنصاري في وضع الأسماء بين قوسين بوصفها كتابات أهل البادية دون تحديد القبائل. ويبدو أن القبائل التي كتبت نقوش البادية هذه قد انخرط بعض أفرادها في الجيش النبطي، أو على الأقل شاركوا في حماية القوافل والتجار.

ج- المجموعات القبلية: أوضحت أن نقوش البدو تحتوي، عادة، على نسب مطول قد يصل إلى سبعة أجيال، وإن كانت في معظمها تُسمى ثلاثة كحد أدنى. وقد وفّر البدو الحماية للمجتمعات المستقرة، كما أنهم استفادوا من القوافل وتدخلوا في الصراعات الإقليمية؛ بينما اكتسب شيوخ القبائل سلطتهم وراثتهم من علاقتهم بالدولة النبطية. وقد استخدم بعضهم الخط النبطي وأرخوا بسنّي حكم ملوك الأنباط، وعاشوا ضمن حدود مملكة الأنباط في فترات مختلفة، كما أنهم عبدوا آلهة الأنباط الرئيسية. والقبائل التي تحدثت عنها الكاتبة هي: سلمو، وضياف، وقصي وروح، وعمرة، وعبيشة، ومزينة.

د- الأجانب الذين شاركوا في تكوين مجتمع الأنباط: وهم المصريون والفرس، الذين عاشوا في بلاد الأنباط عن طريق العلاقات التجارية؛ والإغريق والرومان، وقد تبنى الأنباط بعضاً من نواحي الحضارة الإغريقية، إلا أنّ الكاتبة أكدت على أن مظاهر الحضارة الإغريقية لم تشمل النساء؛ فعلى سبيل المثال، لم تتخذ نساء الأنباط الأسماء اليونانية وإن وردت أسمائهن النبطية في نقوش يونانية. ورأت الكاتبة أن هذا دليلاً على اتخاذ نساء الأنباط، مثلهن مثل النساء عامة، ممثلات لثقافتهن وتقاليد أجدادهن ومحافظة عليهن. وقد اختلف الرومان عن الإغريق في أنهم لم يسكنوا مدن الأنباط، ومن ثم لا يعدون جزءاً من المجتمع النبطي؛ أما

الملكتان التاليتان هما جميلة (٧٦-١٠١ م)، وهاجر الثانية (١٠١-١٠٦ م)، وهما زوجتا ربئيل الثاني و«أخته». ومن نساء العائلة المالكة الأخريات، فصيل ابنة حارثة الرابع، وسعيدة «الملكة» وأخت ربئيل؛ إضافة إلى امرأتين ذكرهما جوسيفوس لأنهما اقترنتا بالأسرة الحاكمة اليهودية، وهما سفروس، والدة هيرود (٤٠-٤٤ ق م)، والثانية ابنة حارثة الرابع، التي تزوجت هيرود أنتيباس، الذي عرف بهيرود الكبير (٤ ق م - ٣٩ م)، وتركته عائدة إلى والدها عندما هجرها بسبب حبه لهيروديا، زوجة أخيه. ولدي هنا تعليق حول اسم قلعة «مخيروس» المعروفة اليوم باسم «مكاور»، وليس «مقاور» كما ورد في ص ٤٣ واللوحة ٣١، إذ ربما كانت هذه الأميرة، التي لم يذكر اسمها، ابنة الملكة خلد وقد ورثت بعض صفات أمها.

أما النقطة المثيرة للاهتمام، والتي ناقشتها الكاتبة في هذا السياق، فهي عدول الوزير سولاي (أو سالم) عن الزواج بسالومي، أخت الملك هيرود، بسبب الاختلاف في الدين؛ إذ ذكر جوسيفوس أن الوزير خشي أن يرحمه أهله إن هو اعتنق اليهودية، ما يدل على أن هذا الأمر، أي زواج الرجال الأنباط بنساء يهوديات، لم يقع من قبل. كما يبدو أن ملوك الأنباط لم يتزوجوا من خارج العائلة الملكية النبطية، على الرغم من أن والدة سالومي هي سفروس النبطية. والنسب لدى اليهود يكون عن طريق الأم ما يعقد هذه القضية. والسؤال: هل اعتنقت الأميرات النبطيات اللواتي تزوجن ملوك اليهود ديانة أزواجهن؟ استبعدت الكاتبة هذا الأمر استناداً إلى الأدلة التوراتية التي ذكرت أن زوجات الملك سليمان الفينيقيّة والكنعانيات احتفظن بديانتهن الوثنية. كما استبعدت سماح الحارثة لابنته بترك عبادة «ذو الشرى». وفي ظل تعقد هذا الموضوع أتساءل: هل اخترع جوسيفوس هذه القصة من أساسها، أم أن الاختلاف الديني كان عذراً لعدم إتمام الزواج بطريقة دبلوماسية؟ وعلى أي حال، خلصت الكاتبة إلى أن زواج نساء الأنباط من أسر غريبة، وعدم زواج ملوكهم من خارج الأسرة النبطية هو دلالة على أن ملوك الأنباط اعتمدوا على قدرة نساء العائلة المالكة وسلطتهن، حتى في المجتمعات الغريبة.

انتقلت الكاتبة بعد هذا إلى مناقشة الألقاب، بدءاً بلقب

العملة، وأن أحداث تلك الفترة الحرجة في التاريخ النبطي في حاجة إلى التدقيق والتمعن؛ لكنها عرضت، قبل ذلك، الأدلة المتوافرة عن نساء العائلة المالكة.

استناداً إلى اثنتي عشرة كتابة ذكرت نساء العائلة النبطية المالكة، قدمت الكاتبة شرحاً مطولاً لتسلسل نسبهن، إضافة إلى مخطط يبين هذا النسب. وتبرز من بينهن «فصيل» ابنة خلد وحارثة البكر، والتي صُكّت عملة خاصة بمناسبة مولدها في السنة الخامسة من حكم والدها، وهو أمر غير مألوف لمولد أنثى. كما ذكرت وجود كتابة تشير إلى «حارثة ابن هاجر ابنة حارثة المحب لشعبه»، مستدلة بذلك على تقبل العائلة المالكة النسب للأم إضافة للأب، إلا أنه في هذه الحالة ربما كان السبب كون الأم ابنة أحد أبرز ملوك الأنباط، وأكثر أهمية الذي ربما وصل للحكم عبر النسب الأنثوي.

تنتقل الكاتبة بعد ذلك إلى قائمة ملكات الأنباط، بدءاً بهاجر الأولى، التي ورد ذكرها في نقش من وادي موسى، ثم خلد (حكمت ٩ ق م - ١٥ م) الملكة الوحيدة التي أشير إليها على أنها «زوجة» الملك (حارثة الرابع)، والتي تعتقد الكاتبة أنها هي التي وضعت اسمها بالقوة على العملة، كما ذكر سابقاً. ومن المحتمل أن زواجها من حارثة كان قبل وصوله العرش، وربما كانت ابنة عبادة الثالث وثم ساعدت زوجها في طلبه الحكم. كما أعطاهما نسبها المفترض القدرة على وضع أسس جديدة لما للملكة من مميزات. ومن المحتمل أنها الملكة الممثلة كإيزيس على واجهة الخزنة في رقمو-بترا، كما اقترح فوزي زيادين.

الملكة التالية هي شقيلة الأولى (١٦-٤٠ م) الزوجة الثانية لحارثة الرابع، وربما تزوجها بعد موت أو طلاق خلد. وقد حملت لقب «ملكة» إضافة إلى لقب «أخت الملك»، الذي ظهر في نقشين من النمير ووادي موسى. وتبعها شقيلة الثانية (٤٠-٧٦ م) التي ربما كانت ابنة شقيلة الأولى، وهي زوجة مالك الثاني (٤٠-٧٠ م). وقد استمرت في الحكم مع ولدها ربئيل الثاني بعد وفاة زوجها. وكانت الملكة الوحيدة التي حملت لقب «أم الملك»، كما ورد اسمها على قبر عنيش في رقمو-بترا، الذي ذكر على أنه «عنيشو أخ شقيلة»، وربما كان وزيراً لها.

مكتوبة، إلا أنه يمكن التمييز بين القانون وبين التقاليد المتبعة عندئذ.

ذكرت النصوص التاريخية، وخاصة البرديات المعروفة باسم «أرشيف باباثة»، وجود محكمة رئيسة في رقمو-بترا. وقد استمرت المدينة مركزاً قضائياً حتى بعد سقوط دولة الأنباط. وقد وُصفت هذه المحكمة بأنها «معبد» في نصوص أخرى. وتشير النقوش الجنائزية، التي وجد معظمها في الحجر، إلى القوانين النبطية. وعرضت الكتابة وضع المرأة القانوني في موضوعات مثل:

أ- ملكية العقار: ذكرت النقوش والبرديات ملكية النساء النبطيات لأراض وعقارات، وكان ذلك شائعاً في بلاد الرافدين ومصر والجزيرة العربية. أما مقابر الحجر، فقد زودتنا بأسماء نساء امتلكن مقابر (سبع حالات حسب الجدول على ص ٥٠)، وأخريات شاركن ملكية مقابرهن مع رجال (٣ مقابر)، أو مع نساء أخريات (٣ مقابر أيضاً). واستنتجت الكتابة أن ملكية النساء للمقابر مع الرجال تعني أن للمرأة حقاً مساوياً للرجل في هذا الجانب القانوني. كما أن في ذلك إشارة إلى أمور أخرى، مثل حقهن في توظيف المعمار والنحات وكتاب النقش. وتشير النقوش، أيضاً، إلى حقهن في اختيار من سيدفن في القبر، وحق ملكية العبيد وتحريرهم. ويتبع هذا حق النساء في امتلاك الأموال المنقولة مثل المجوهرات، إضافة إلى ملكية الأراضي. وتدل برديات أرشيف باباثة على أن النساء النبطيات امتلكن المزارع والبيوت، التي سجلت بأسمائهن في الملفات الرسمية.

ب- العمليات التجارية: ذكرت أيضاً، في أرشيف باباثة، إضافة إلى نقوش الحجر، التي دلت على قيام النساء بالعديد من العمليات التجارية، بدءاً بقائمة العمليات الممنوعة بالنسبة للقبور، مثل البيع والشراء والتأجير (حسب الجدول ص ٥٢ و ٥٣)؛ إلا أنه يبدو أن النساء لم يكن لهن الحق في التورث. كما يصعب القول إذا ما كان للنساء الحق في إعطاء القروض أو الهدايا، بسبب غياب الأدلة على ذلك.

ج- الوصاية أو الوكالة: عرضت الكتابة حاجة النساء لوكيل ذكر (الأب أو الأخ أو الابن)، في القوانين اليونانية

الذي رأته أنه لم يكن يعني بالضرورة تولي المُلك حرفياً، بل استخدم ليعني «امرأة من العائلة المالكة». ثم ناقشت مطولاً لقب «أخت الملك»، الذي ظهر لأول مرة مع الملكة شقيقة الأولى، وهل كان مجرد لقب، أم أن ملوك الأنباط تزوجوا فعلاً من أخواتهم بالدم؟ ورجّحت الكتابة هذا الاحتمال في مقالها الذي نشر في أدوماتو العدد ١٧ (يوليو ٢٠٠٧) حين طرحت الموضوع بشكل مطول، وبإيجاز هنا، وبعد مراجعة لزواج ملوك البطالمة والأخمينيين بأخواتهن، طرحت الكتابة استمرار هذه العادة لدى الأنباط في محاولة لتشبه الملوك بالمعبودات، والأقرب هنا زواج إيزيس بأوزوريس. ثم ناقشت لقب «زوجته»، الذي لم تحمله سوى الملكة خلد، ولقب «أمه»، الذي لم يظهر إلا عندما كانت شقيقة الثانية وصية على عرش ابنها.

أما مظهر الملكة الخارجي، الذي لم يصلنا إلا على قطع العملة، فقد بينت الكتابة أن أهم ما يميز ملكات الأنباط هو غطاء الرأس، الذي يكشف - في أغلب الأحيان - عن مقدمة الرأس المكلل بالغار. وسردت الكتابة تقاليد غطاء الرأس، أو الحجاب، في الحضارات القديمة، من فارس وبلاد الرافدين وآسيا الصغرى، عبر بلاد الشام والجزيرة العربية ومصر حتى اليونان. وهناك احتمال غير مؤكد أن بعض التماثيل الصغيرة المكتشفة في رقمو-بترا هي للملكة خلد أو شقيقة. كما لم يُكتشف حتى الآن أي تمثال مؤكد لملك نبطي، وإن اكتشفت قاعدة تمثال تشير إلى حارثة الرابع (وهنا يوجد خطأ مطبعي يشير إلى حارثة السابع في الهامش ١٣٦ على ص ٤٧). وأشير هنا إلى احتمال أن يكون التمثال الوسطي في عليّة الخزانة ممثلاً لخلدو، كما ذكرت الكتابة عند عرضها لهذه الملكة في بداية الفصل.

خصصت الكتابة الجزء الثاني من الفصل للحديث مطولاً عن الأمور القانونية المتعلقة بالنساء، إذ وصلتنا معلومات وافرة عن الموضوع من النقوش والكتابات. ونهت إلى ضرورة أخذ بعض المتغيرات بعين الاعتبار، مثل طبقة المرأة وراثتها إضافة إلى السن والحرية (خلاف العبودية) والحالة الاجتماعية، من زواج أو طلاق أو ترميل. وعدا القوانين الرسمية، نهت أيضاً إلى أهمية الأعراف، وإلى أنه على الرغم من عدم وصول نصوص قانونية نبطية

التالي، وهو: نسب الأولاد للأُم.

تدل الكتابات النبطية واليونانية أن الأنباط كانوا ينسبون في الغالب للأب، وإن وجد نسب للأُم في بعض الحالات الخاصة بنساء العائلة المالكة والطبقات العليا، بما فيهن الكاهنات. ولكن عدم شيوع هذا النسب ربما كان هو السبب في الاختلاف حول أحقية حارثة الرابع في الحكم، والذي استغله سولاي لطلب العرش. يبدو أن كون حارثة حفيد الملك مالك عبر نسبه لأمه، إضافة إلى نسب زوجته خلد، ابنة الملك، هو ما أحكم شرعية عرشه، ومنذ ذلك الزمن ظهرت الملكات على العملة. كما يبدو، في الوقت نفسه، أن مقام المرأة، بشكل عام، ارتفع في المجتمع النبطي.

آخر ما ناقشته الكاتبة في هذا الفصل هو الجانب «المقدس»، أو كاهنات الأنباط. وطرحت فكرة أن الملك كان كاهن «ذو الشرى» الأعظم، بينما كانت الملكة كاهنة اللآل-إيزيس. ومع أن كلمة «كاهنة» لم ترد في النقوش النبطية، إلا أنهم وجدوا في الجزيرة العربية، فكن، إضافة إلى دورهن الديني، يتعاملن في الطب والتجارة. ونبهت الكاتبة إلى عدم الفصل بين الحياة الدينية والمدنية عند دراسة المجتمعات القديمة، أو بين ما هو مقدس وما هو سياسي أو اجتماعي لدى هذه المجتمعات. عقب ذلك انتقلت الكاتبة إلى وصف وتحليل مفصل لقبر «كمكم» في الحجر، والتي أُنذرت في - نقشها المؤرخ لعام ١ قبل الميلاد - منتهكي القبر بدفع غرامة للكاهن وليس للملك. واستدلت الكاتبة من ذلك أن «كمكم» ربما كانت كاهنة، للإلهة مناة.

وفي استنتاجات هذا الفصل، بينت الكاتبة أن المقام الذي وصلت إليه نساء العائلة المالكة سياسياً، ألهم نساء الطبقات العليا وشجعهن. فقد كان ذلك الوقت هو عصر الملكات القويات من ملكات البطالمة والسلوقيين حتى زنوبيا ملكة تدمر. كما طرحت الكاتبة، بالاستناد إلى نقوش الحجر، أن المرأة النبطية، سواء كانت زوجة أو مطلقة أو واحدة من عدة زوجات، أو حتى إن لم تكن متزوجة، كان يمكنها أن تكون ربة العائلة، وأن النسب للأُم يُعد دلالة على رفعة مكانة المرأة في المجتمع، خاصة فيما يتعلق باستقلالها الاقتصادي.

والرومانية. وذكُر الأوصياء في النقوش الآرامية، مقارنة بالشروط القانونية في مصر وبلاد الرافدين والشام وبلاد الأنباط، حيث يُسمح للمرأة بالاشتغال بالتجارة والتوقيع على العقود مباشرة. أما في نقوش الحجر، فلا تظهر سوى حالتين لأوصياء، بل توجد حالات شيدت فيها النساء قبوراً للأب أو للأخ. وعللت الكاتبة عدم وجود الأوصياء لصعوبة هذا الشرط القانوني، في ظل غياب الرجال معظم العام مع القوافل التجارية. واستنتجت أن نقوش الحجر تدل على حرية المرأة القانونية في القرن الأول الميلادي. كما تدل برديات أرشيف باباثة على قدرة النساء القانونية في التوقيع على العقود ومنح القروض وامتلاك العقار والتصرف بممتلكاتهن، دون الحاجة لوكيل ذكر. ونبهت الكاتبة إلا أنه لا توجد أي نصوص عبرية أو آرامية أو نبطية من فلسطين تذكر نساء ممثلات بوكلاء؛ وأن هذه الظاهرة لم توجد سوى في الكتابات اليونانية بعد الاحتلال الروماني.

د- الإرث: إذا عُدَّت نقوش الحجر نوعاً من الوصايا، فإنها تدل على حق النساء في الميراث وفي التوصية بالإرث. ومن نقوش قبور الذكور يبدو أن الإرث كان يوزع حسب نص مكتوب، فمن ثم كان لا بد للنساء، أيضاً، من ذكر ورثة قبورهن. كما يدل أرشيف باباثة على أنها ورثت أمها وزوجها، حتى في وجود أولادها وأولاد زوجها.

هـ- الحضانة والأبوة: تدل نقوش الحجر على تركيبة العائلة النبطية (العادية والمعروفة)، وأن الرجل كان مسؤولاً، أولاً، عن زوجته، ثم أمه، ثم باقي أفراد الأسرة. أما مسؤولية المرأة، فكانت عن أولادها، وبشكل خاص البنات. كما شاركت النساء ملكية المقابر مع أفراد أسرهن، إلا أنه لا توجد نقوش تدل على أن النساء بنين القبور لأبنائهن أو أزواجهن، ولم يدفن زوج في قبر مملوك لامرأة. وناقشت الكاتبة هذه الملاحظة مطولاً مع إبقاء كافة الاحتمالات مفتوحة، بما فيها أن النساء صاحبات هذه القبور كن غير متزوجات؛ إلا أنه يصعب مناقشة واستنتاج البنوة غير الشرعية في المجتمع النبطي على أساس نقوش مقابر الحجر، التي امتلكتها النساء الأرستقراطيات. كما أنه من الملاحظ أن هذه القبور لم تضم الأبناء، ومن غير المعقول أن يكون الأولاد غير الشرعيين إناثاً فقط، مما طرح الموضوع

القبيلة إلى الدولة، أخذت النساء حرية أكبر في الشؤون القانونية. وهذا الدور يصبح مهماً في حال غياب الرجال. إذن، فالدولة المستقرة التي تحمي رعاياها وتفرض الأنظمة والقوانين عبر مؤسساتها، تسهل عملية دخول المرأة المجال العام؛ فبعيداً عن سلطة العشيرة وفي غياب الرجال، وجدت النساء البديل في الدولة لحمايتهن، ما يفسر نهضة المرأة النبطية خلال القرنين الأول قبل الميلاد والأول الميلادي.

الفصل الأخير: وهو خلاصة الكتاب، وأسمته الكاتبة: «تأويل بلاد الأنباط الأنثوية». وبدأته بتجربتها مع «رحلة» هذا الكتاب. فهي لم ترد أن تكتب عملاً معاداً يمكن الوصول إليه بتجميع المواد والتعليقات. اعتقدت الكاتبة في البداية أن رحلتها مع المرأة النبطية ستكون سهلة، فالكتابات والنقوش والمعلومات الأثرية عن الموضوع محدودة، لكن كتابة التاريخ بهذه الطريقة صعبة والصورة غير واضحة؛ إلا أن كاتبتنا استطاعت التغلب على هذه الصعوبات بنظرتها الشمولية وتفحصها لكافة جوانب الحياة، التي أسهمت في تكوين المجتمع النبطي بما فيه المرأة. وأوصلت لنا كتاباً رائعاً اعتمد المنهجية العلمية في دراسة التاريخ وتحليله، وختمته بالجزء الثاني من قصة المدينتين التي بدأت بها فصلها الأول، وهي قصة رقمو عبر «مذكرات» الملكة شقيقة في أولى سني حكمها، كوصية على عرش ابنها.

كتاب الدكتورة هتون الفاسي يستحق الاهتمام، من ناحية جدّة الموضوع وجرأة الأفكار، التي دعمتها بالمنطق الذكي عبر منهجية دراستها للتاريخ، وطريقة عرضها للدراسة. وأرجو من الكاتبة أخذ النقاط التي قد يطرحها بعض الباحثين، بما فيها النقاط التي طرحتها في هذه المراجعة الموجزة لكتابها، بالأسلوب نفسه الذي طرحت به موضوعها من حيث النظرة الشمولية والفكر الخلاق. وأرجو أن تتمتعنا الدكتورة هتون بمزيد من الأبحاث والنقاش الذي لا بد أن يثري رؤيتنا لتاريخ المرأة، ودورها في حضارتنا العربية.

د. خيرية عمرو: متحف الأردن، عمان - الأردن، البريد الإلكتروني: khairiehamr@cyberia.jo

- الفصل الخامس: خصصته الكاتبة لمناقشة أسباب نهوض المرأة في المجتمع النبطي، بدءاً بنقاش عام للنظريات المتعلقة بوضع المرأة في المجتمع وأسباب نهضتها في أوقات معينة، وانكسارها في أوقات أخرى. ثم انتقلت إلى مناقشة «الفرصة ورد الفعل»، وأرجعت رد الفعل إلى سببين رئيسيين، الأول، غياب الرجال لفترات طويلة خاصة للتجارة، وبعد مناقشة مطولة للتجارة. والرحلات التجارية، طرحت أن الرجال يتركون خلفهم حوالي أربعة آلاف عائلة في المدن الرئيسية، مثل رقمو-بترا والحجر وبصرى، وهي مدن كانت تعتمد على الزراعة في معيشتها. وبما أن الرحلات التجارية كانت تتفق وأوقات البذر والحصاد، كان لا بد أن تتولى النساء مسؤولية العمل أو الإشراف عليه؛ إضافة إلى تحمل كافة أعباء المنزل والعائلة. وعرضت الكاتبة قيام النساء بأعمال صناعية مدرة للدخل في غياب الرجال، خلال الفترة الأشورية القديمة وفي مصر إضافة إلى اتخاذ الرجال زوجات في الأراضي التي يسافرون إليها، كما هو الحال لدى التجار الميعنيين. إلا أن غياب الرجال وحده ليس سبباً كافياً. ونبهت الكاتبة إلى أهمية الدولة بقوانينها ومؤسساتها، فللدولة القوية أكبر الأثر في رفعة شأن المرأة. وقد ظهرت المرأة النبطية حقاً خلال فترة قوة الدولة ونموها، ما كان له بعد ثقافي وحضاري أسهم في الحفاظ على استقلال المملكة. إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي ركز دعائم السلم والاستقرار، ليس فقط فيما يتعلق بالإمبراطوريات الكبيرة الرومانية (إلى حين) والفارسية، إنما أيضاً للقبائل البدوية التي كونت جزءاً من المجتمع النبطي، وانخرط أفرادها في جيش الأنباط. طرحت الكاتبة أن الدفاعات النبطية كانت لحماية الحدود ورعاية القوافل التجارية، ولم تكن موجهة ضد القبائل البدوية. وتعد أنظمة المياه النبطية دليلاً على قوة الدولة وكان لها الأثر الكبير في الاقتصاد والنمو، فكان للسلم عبر الأنظمة والقوانين أثر كبير على الاقتصاد وعلى المجتمع؛ إذ عندما تحمي الدولة رعاياها «تسحب البساط من تحت أقدام الرجال»، بأخذها دور الرعاية المنوط عادة بهم لكنها من ناحية أخرى تعطيهم الطمأنينة بخصوص سلامة نسائهم. وبانتقال دور

الهوامش:

١ على سبيل المثال البحثان المنشوران عام ٢٠٠١:

Schmid, S.G. 2001. The Nabataeans: Travellers between Lifestyles. Pp. 367-426 in B. MacDonald, R. Adams and P. Bienkowski (eds.), The Archaeology of Jordan. Sheffield: Sheffield Academic Press.

_____. 2001. The Impact of Pottery Production on the Sedentarization of the Nabataeans. Pp. 427-436 in J.R. Brandt and L. Karlsson (eds.), From Huts to Houses: Transformations of Ancient Societies. Proceedings of an International Seminar organized by the Norwegian and Swedish Institutes in Rome, 21-24 September 1997. Stockholm.

٢ وهنا لا بد أن أشير إلى أنني لم استطع فهم التعريف المعطى لمصطلح *ethnie* واستخدام الكلمة الفرنسية في النصوص الإنجليزية كما ورد ص ١٨؛ إلا أن استخدام الكاتبة لهذا المصطلح يدل على مفهوم اجتماعي أكثر منه عن المفهوم العرقي للمجموعة الإثنية. وقد استخدم المصطلح الذي ترجمته بكلمة «الإثنية» بهذا المعنى الاجتماعي في الكتاب.

٣ انظر على سبيل المثال:

Kaimio, M. and Koenen, L. 1997. Reports on Decipherment of Petra Papyri (1996/97). Annual of the Department of Antiquities of Jordan 41: 459-462.

Frösén, J., Arjava, A. and Lehtinen, M. (eds.), 2002. The Petra Papyri I. Amman: American Center of Oriental Research.

Arjava, A., Buchholz, M. and Gagos, T. (eds.), 2007. The Petra Papyri III. Amman: American Center of Oriental Research.

٤ انظر على سبيل المثال:

Amr, K. 2004. Beyond the Roman Annexation: The Continuity of the Nabataean Pottery Tradition. Pp. 237-245 in Studies in the History and Archaeology of Jordan 8. Amman: Department of Antiquities.